تقييم سياسات التصنيع في الجزائر وانعكاساتها على قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة من 1962 إلى 2020

Evaluation of industrialization policies in Algeria and their implications for the food industry sector during the period 1962 to 2020.

رزوق إبتسام *

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/01/01؛ **تاريخ المراجعة:** 2023/03/01 **تاريخ القبول:** 2023/06/01

ملخص: تسعى هده الورقة البحثية إلى تقييم سياسات التصنيع في الجزائر وانعكاساتها على قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 1962-2020، حيث استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور سياسات التصنيع في الجزائر، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في تحليل وضعية قطاع الصناعة على العموم والصناعات الغذائية على الخصوص في الاقتصاد الوطني على إثر تطور سياسات التصنيع خلال الفترة من 1962 إلى 2020، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها فشل سياسات التصنيع في الجزائر في رفع مساهمة القطاع الصناعي على العموم والصناعات الغذائية على الخصوص في الاقتصاد الوطني، فرغم الاعتمادات المالية الضخمة لم تتمكن الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية من تغيير الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري واعتماده شبه الكلي على ايرادات المحروقات وواردات السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: سياسات تصنيع، صناعات غذائية؛ قطاع صناعي؛ تنمية اقتصادية.

Abstract: This research paper aims to evaluate the industrialization policies in Algeria and their repercussions on the food industry sector during the period 1962-2020, where the study used the historical method in studying the stages of development of industrialization policies in Algeria, in addition to using the analytical method in analyzing the status of the industrial sector in general and the food industries in particular in the national economy following the development of industrialization policies in Algeria during the period from 1962 to 2020, and the study found a set of results, the most important of which is the failure of industrialization policies in Algeria to raise the contribution of the industrial sector in general, and the food industries in particular to the national economy and production supplies.

Keywords: industrial policies, food industries; Industrial sector; economic development.

* **المؤلف المرسل.**

I- تمهيد :

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الهامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، حيث أصبح العالم كله يتسابق ويتنافس على تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الوطني أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار على المدى الطويل، كما أنّ اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية، الإقليمية وكذا الدولية، بالإضافة إلى ميزة ارتفاع الإنتاجية للقطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يجعله مرتبطا بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل الفردي، كما تساهم الصناعة بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل، توفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.

وانطلاقا مما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول تقييم سياسات التصنيع في الجزائر وانعكاساتها على قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 1962-2020.

الأسئلة الفرعية:

- ما هي مراحل تطور سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة من 1962 إلى 2020؟
- ما هي انعكاساتها على قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة من 1962 إلى 2020؟
- ما مدى مساهمة سياسات التصنيع في الجزائر في تغيير الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

- تمت عملية تطوير سياسات التصنيع في الجزائر على أساس المقومات التي يتوافر عليها الاقتصاد الوطني؛
- كان لتطور سياسات التصنيع في الجزائر الأثر الإيجابي على تطوير قطاع الصناعات الغذائية وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني؛
- تمكنت السلطات الجزائرية من تغيير الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري واعتماده شبه الكلي على ايرادات المحروقات وواردات السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج؛

كما يهدف هذا البحث إلى:

- إبراز أهمية التصنيع في تنمية الاقتصاد الوطني.
- تشخيص مراحل تطور سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1962-2020.
- إبراز انعكاسات مختلف سياسات التصنيع المتعاقبة على قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.
- تقييم سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1962-2020.
- تشخيص الرؤية الإستراتيجية للجزائر في قطاع الصناعات الغذائية من خلال السياسات الاقتصادية.

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور سياسات التصنيع في الجزائر، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في تحليل وضعية قطاع الصناعة على العموم والصناعات الغذائية على الخصوص في الاقتصاد الوطني.

II- أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني:

يمكننا إبراز أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية (القريشي، 2005، صفحة 218):

1. للصناعة الدور الأكبر في عملية تشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة، كما أنها تربط بين القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية تجعلها محفزة على التنمية المستدامة؛
2. يساهم القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرته على استيعاب التكنولوجيا واستخدام الآلات المتطورة؛

3. يساهم في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة.
4. يساهم بشكل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، كما أنّ تطوير قطاع الزراعة يجب أن يترافق مع إستراتيجية تصنيع قوية حيث لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام يوفرها قطاع الزراعة.
5. إن قوة القطاع الصناعي وتنوعه يجعل اقتصاديات الدول أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.

III- تقييم سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة من 1962 إلى 2022:

إن عرض مختلف التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2020 يهدف إلى فهم الواقع الموضوعي للصناعة الوطنية وتحليل البنية الاقتصادية للقطاع الصناعي الجزائري على أساس علمي بما يمكننا من تقييم هته السياسات بهدف وضع إستراتيجية صحيحة مبنية على أسس علمية.

1- مرحلة الاقتصاد المخطط (1962- 1989)

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا مرتبطا ارتباطا وثيقا بفرنسا، حيث كانت تهدف بعدم السماح بإقامة صناعة وطنية متطورة إلى إبقاء الجزائر كمصدر للمواد الخام لتلبية احتياجاتها، كما ارتبطت التنمية الاقتصادية آنذاك بالهياكل الاقتصادية التي تركها المعمرون ومواصلة تصدير المنتجات الزراعية والخمور والمعادن والبترول الخام (حويتي، 1993، صفحة 213).

صُمّمت إستراتيجية التنمية في الجزائر آنذاك على ثلاث مفاهيم أساسية هي (التصنيع، التوجه نحو الداخل والتكامل بين القطاعات)، ويعتبر "برنامج طرابلس" في 1962 أول وثيقة توضح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجزائرية، تعتمد على الإصلاح الزراعي، التصنيع وتأميم الموارد الوطنية (محمد، بضياف، و زوروت، 2014، صفحة 175)، كما التركيز على النشاطات ذات العمالة لامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، ما جعل الاهتمام ينصب على الصناعات الخفيفة وعلى رأسها الصناعات الغذائية، حيث تم بناء قاعدة الصناعات الغذائية مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة الذي كان يهدف لإنشاء فروع لشركات إنتاج تابعة للشركات الأم في فرنسا، حيث تم إنشاء شركات توزيع السلع الغذائية عبر التراب الوطني (عبود و الرزاق، 2014، صفحة 62).

شهدت الجزائر سنة 1967 على انطلاق أول مخطط تنموي (ثلاثي) للفترة مابين 1967-1969 يهدف إلى تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي وتحسين الوضعية الاجتماعية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي 5400 مليون دج أي بنسبة 50% من إجمالي استثمارات المخطط، وتم التركيز على تنمية وتطوير قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية.

تشير معدلات نمو القطاع الصناعي خلال الفترة (1963-1969) إلى حدوث تغييرات في هيكل القطاعات الإنتاجية، فقد شهد قطاع الطاقة والمحروقات حالة من عدم الاستقرار وهذا راجع لكون القطاع ظل تحت سيطرة الشركات الفرنسية، وبالرغم من ذلك إلا أنه سجل نموا قدره 16.3% خلال الفترة 1965-1967 وهو أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 3.2%. كما حقق قطاع الصناعات التحويلية معدلات نمو أعلى مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع أهميتها النسبية من 9% سنة 1963 إلى 13.2% سنة 1969، يفسر هذا النمو بعودة المؤسسات الصناعية التي تركها المعمرون إلى الإنتاج، كما أن تطور الصناعات التحويلية راجع لحجم للاستثمارات التنموية التي خصصتها الدولة للقطاع الصناعي خلال الفترة 1963-1966 والتي بلغت حوالي 810.3 مليون دج (مخضار، 2018، صفحة 107).

تميزت فترة من 1970 إلى 1977 (فترة المخططات الرباعية) بالتوجه نحو إستراتيجية تنمية قطاع المحروقات والصناعات القاعدية وتكريس اللامركزية كمبدأ اقتصادي أساسي في توزيع الاستثمارات على الصعيد الوطني، وهو ما أكده المرسوم الرئاسي رقم 74-68 بتاريخ 24 جوان1974 في مادته السادسة (بهلول، 1990، الصفحات 280-281)، كما بنيت قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية الصناعات المصنعة وتبني إستراتيجية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف أساسي لمسيرة التنمية الاقتصادية (حويتي، 1993، صفحة 214).

تضاعفت مبالغ الاستثمارات واستحوذ قطاع الصناعة الثقيلة بالخصوص الصناعات البترولية على مبالغ استثمارية عالية على حساب الصناعات الخفيفة على غرار الصناعات الغذائية التي لم تتجاوز حصة استثماراتها 05% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وشيّدت أهم المشاريع مثل: مصنع الحديد والصلب بعنابة و مصنع الجرارات بقسنطينة (سهيلة و ليندة، 2019، صفحة 212).

إنّ إستراتيجية النمو الغير متوازن التي اقرّتها الدولة بإهمال الصناعات الخفيفة لحساب قطاع المحروقات أدى إلى تراجع قطاع الصناعة التحويلية وكذا القطاع الزراعي الذي يغذي الصناعات الغذائية وتسبب في غلق الكثير من شركات القطاع وتحولها إلى مستودعات وانخفاض مساهمة القطاعين في إجمالي الناتج المحلي الخام، فانخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من 13% سنة 1972 إلى 9% سنة 1978، وتراجعت مساهمة القطاع الزراعي من 13% سنة 1972 إلى 09% سنة 1978 وذلك لعدة أسباب أهمها هجرة اليد العاملة من الأرياف للمدن وتحويل الأراضي الفلاحية الخصبة إلى مشاريع صناعية واجتماعية و بنى تحتية، إضافة لتخلف القطاع الصناعي الذي يمد قطاع الزراعة بالآلات المعدات والمبيدات.

إنّ الإستراتيجية الصناعية التي تبنتها الدولة الجزائرية آنذاك المرتكزة على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة لم تحقق الأهداف المرجوة حيث لم تتمكن من تحقيق للاكتفاء الذاتي بالنسبة للصناعات الغذائية والصناعات ذات الاستهلاك الواسع، حيث ارتفعت واردات المواد الغذائية من 680 مليون دج سنة 1970 إلى 5,17 مليار دج سنة 1978، كما ارتفعت واردات التموين الصناعي خلال نفس الفترة من 2.42 مليار دج إلى 10.83 مليار دج، وارتفعت واردات الآلات والسلع التجهيزية من 1.8 مليار دج إلى 10.66 مليار دج ، وانخفضت صادرات المواد الغذائية من 957 مليون دج إلى 401 مليون دج خلال نفس الفترة، لم يتمكن قطاع الصناعات التحويلية من توفير السلع الأساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي كما أنه لم يساهم ولو بنسبة قليلة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال تلك الفترة (مخضار، 2018، صفحة 113).

واجهت سياسة التصنيع الثقيل آنذاك الكثير من الانتقادات، حيث لم تكن الصناعة الثقيلة سوى صناعات قائمة على استيراد المواد النصف مصنعة من الخارج وإعادة تركيبها، فلا يمكن اعتبارها قاعدة أساسية لعملية التصنيع التي تتم عن طريق الصناعات التحويلية الفعلية (مخضار، 2018، صفحة 103)، فهي أدت لتبعية غذائية وتكنولوجية، وعدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية وإهمال الهياكل القاعدية (المواصلات، السكن، الطرق، التعليم، الصحة)، وارتفاع المديونية الخارجية حيث ارتكزت عملية تمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة السابقة على القروض الخارجية باعتبار أن المشاريع المسطرة آنذاك كانت تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة لا يمكن تغطيتها بإيرادات النفط، مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية من 6 مليار دج سنة 1974 إلى حوالي 13 مليار دج سنة 1976 لترتفع إلى حوالي 26 مليار دج سنة 1979، كما سجلت خدمة الديون الخارجية ارتفاعا كبيرا حيث ارتفعت من 2.4 مليار دج سنة 1975 إلى 14 مليار دج سنة 1979، مما يوضح تدني الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية،كما أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة خلال الفترة (1963-1979) لم تحقق الاستقلال الاقتصادي المنتظر، حيث رغم الاستثمارات الضخمة التي رصدتها الدولة إلّا أن النمو بقي يتميز بالبطء الشديد، ففي حين أن نسب الاستثمارات كانت تمثل أعلى النسب الاستثمارية في دول العالم حيث وصلت إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1977، إلا أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز عتبة 6,4% خلال تلك الفترة (مخضار، 2018، صفحة 103).

على إثر الاختلالات الاقتصادية المسجلة أقيم المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 لتقييم نتائج السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر السنوات السابقة، حيث أكّد المؤتمر على ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وانتهاج سياسة ترتكز بالأساس على اللامركزية في النشاط الاقتصادي والصناعي.

انطلاقا من نتائج المؤتمر وبهدف إصلاح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني، بدأت الجزائر مرحلة جديدة تبنت فيها سياسات اقتصادية جديدة في مخططين خماسيين للتنمية 1980-1984 و 1985-1989، ابتداءً من إعادة هيكلة مالية وعضوية للمؤسسات العمومية بما فيها الصناعية نتيجة لعجزها المالي وعدم قدرتها في التحكم ورفع الإنتاجية، وانتهاءا بمصادقة المجلس الشعبي الوطني على تكريس استقلالية المؤسسات (ذلك تحت وقع ارتدادات الصدمة النفطية سنة 1986) من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية في المرسوم 88-01 في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات الذي يهدف لتكريس اللامركزية ومنح المؤسسات مجال أوسع للمبادرة من اجل استغلال طاقتها، حيث ركزت الإصلاحات على إعادة الاعتبار للقطاع الخاص واستصدار العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار (المرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980) والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فيما حضي قطاع الصناعات الغذائية بالحصة الأكبر من الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول (سهيلة و ليندة، 2019، صفحة 112).

بصفة عامة نتج عن هذه المرحلة (مرحلة التخطيط المركزي) 1967-1989 جمود في الجهاز الإنتاجي وتبعية مطلقة للأسواق الخارجية وتدهور جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومديونية خارجية ثقيلة قدرت بـ 37 مليار دولار.

2- مرحلة الاقتصاد الليبرالي (1990- 2020)

إنّ الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الاستقلال إلى غاية 1989 لم تكن ناجعة لا من الناحية الإنتاجية ولا من الناحية المالية، كما أن طرق التسيير التي كانت السائدة آنذاك بعقلية "ملك البايلك" و الطبيعة العمومية للمؤسسات هما السببان الرئيسيان في أزمة النجاعة الاقتصادية التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي العمومي (مخضار، 2018، صفحة 132)، كما أنّ التطورات السياسية التي مرت بها الدولة بداية التسعينيات والمتمثلة في توقيف المسار الانتخابي ولدت ضغوطات داخلية وخارجية زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي الجزائري وساهمت بشكل كبير في توقيف مسار التنمية (سهيلة و ليندة، 2019، صفحة 132).

أُجبرت الجزائر تحت ضغط صندوق النقد الدولي إلى التخلي عن الخيار الاشتراكي، والتوجه نحو اقتصاد السوق تحت إشراف مباشر من هيئات **بروتون وودز** بداية التسعينات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري جملة من الإصلاحات ذات الطبيعة الليبرالية (سمير و ناجح، 2018، صفحة 03)، تمثلت في:

أ- **برامج التثبيت الثلاثة بالإضافة إلى برنامج التعديل الهيكلي الفترة مابين 1990 و1998** :حيث مست الإصلاحات جميع المتغيرات ذات الأثر على الأداء الاقتصادي بهدف إعادة توازنات الدولة الداخلية والخارجية، كما عرفت الجزائر انفتاحا غير مسبوق بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي تم بموجبه تحرير نظام الاستثمار، وكذا صدور المرسوم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي أعطى الاقتصاد الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ الاستثماري لجذب رأس المال الأجنبي، وإصدار القانون المتعلق برؤوس الأموال التابعة للدولة، حيث تقرر بموجب هذا القانون إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتجميعها وتنظيمها في شكل في شركات قابضة صناعية ومالية في إطار إستراتيجية صناعية جديدة مبنية على الفعالية الإنتاجية والمردودية المالية وقابلية المؤسسات على المنافسة التامة (مخضار، 2018، صفحة 133)، حيث يضم القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية قبل إعادة الهيكلة أحد عشر (11) مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني خمس مؤسسات تابعة لمؤسسة الرياض تنتج القمح الصلب واللين وتقوم بتوزيع المنتجات "السميد، العجائن الغذائية، البسكويت والخميرة، المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة المسؤولة على تزويد السوق بالزيوت والزبدة النباتية والصابون، والمؤسسة الوطنية للسكر ENASUCRE، مؤسسات إنتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحوليةEMIS, EMIB, EMAL، والشركة الوطنية للتبغ والكبريت SNTA،

بعد سنة 1996 تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها مؤسسات فرع الصناعات الغذائية، وأوكلت مهمة تسيير فرع الصناعات الغذائية **لمجمع هولدينغ**، فرع الصناعات الغذائية وتم تقسيمه إلى فرعين كما هو موضح في الجدول رقم (3) (وزارة الصناعة والمناجم، 2020):

مسّت موجة الإصلاح الاقتصادي القطاع الصناعي بالمقام الأول من خلال سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وإتباع الخوصصة كآلية للإصلاح بتحفيز القطاع الخاص (داودي و ماني، 2008، صفحة 141)، حيث تم بموجبها تقسيم المجمعات الصناعية الكبرى وتحولها لوحدات صناعية صغيرة ومتوسطة بهدف تكثيف النسيج الصناعي ما أدى إلى تفكيك الجهود وعدم التكامل بينها مما أفقدها قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تم حلها 443 مؤسسة بنسبة 54,4% من إجمالي المؤسسات العمومية التي شملتها العملية، كما أن العديد من المؤسسات التي تمت خصخصتها بالتنازل عنها لصالح رجال المال لم تعاود النشاط إلى يومنا هذا أو تم تغيير نشاطها الأساسي (مخضار، 2018، صفحة 131).

لم تستطع الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والوفاء بالتزاماتها المالية، فتراكمت المديونية وزادت الضغوطات المالية الدولية خلال الفترة من (1986-1998)، وارتفعت معدلات البطالة إلى 28% سنة 1998، كما أنّ انخفاض قيمة النفط في الأسواق الدولية زاد من تأزم الموقف الجزائري إلى غاية 2002، لتنتقل الجزائر بعدها لمرحلة جديدة من الاستقرار الأمني والبحبوحة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109,5 دولار سنة 2012، الأمر الذي سمح بتراكم العملة الصعبة وارتفاع الاحتياطي من 10مليار دولار سنة 1998 إلى 57 مليار دولار سنة 2010، كما عرف ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تطورا كبيرا من 7,4 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 20,1 مليار دولار سنة 2011 ، توضح الأرقام حجم البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، حيث كان الأجدر القيام بنهضة تنموية اقتصادية متوازنة وشاملة من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود، وتخفيف التبعية للأسواق الخارجية (مخضار، 2018، صفحة 138).

ارتكزت الإستراتيجية الاقتصادية والصناعية الجديدة على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب إضافة لإتمام عملية خصخصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا وماليا بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل (مخضار، 2018، صفحة 139)، كما أدت الإصلاحات التي خاضتها الجزائر خلال هذه الفترة إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق (محمد، بضياف، و زوروت، 2014، صفحة 184)، وتبني الجزائر برامج الإنعاش الاقتصادي بين (2001-2014)

ب- برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014: يوضح الجدول رقم 04 الهدف من كل برنامج.

رغم الاعتمادات المالية الضخمة لم تتمكن الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية من تغيير الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني في اعتماده شبه الكلي على إيرادات المحروقات وواردات السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج، رغم وجود تحسن لبعض المؤشرات الاقتصادية من الناحية الكمية في القطاع الزراعي، الصناعي، الخدمي (حويتي، 1993، صفحة 14)، حيث عرفت الصناعات الغذائية والفلاحية نموا في الإنتاج تراوح بمتوسط بين 1.7% و 4.7% خلال الفترة (2009-2015)، كما أنّ مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للصناعات الغذائية بلغت 83 % خلال الفترة 2000-2015، ومساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي نجده يتمركز بقوة في قطاع الصناعات التحويلية، حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 55% (مخضار، 2018، صفحة 145). رغم وجود تحسن لبعض المؤشرات الاقتصادية إلاّ أن التغيير النوعي لا يزال بعيدا، مثل تنافسية المؤسسات داخليا وخارجيا ورفع نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي على حساب مساهمة قطاع المحروقات فيه.

على إثر الصدمة البترولية في النصف الثاني من سنة 2014 وانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية من 110 دولار في جوان 2014 إلى 48 دولار في جوان 2017 بنسبة تراجع 56%، وارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية، ما أدى إلى تراجع مداخيل الدولة بحوالي 50%، كما سجلت العديد من المؤشرات الاقتصادية السلبية التالية: (طويل، 2017، صفحة 151)

- حيث سجلت الميزانية العامة وصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتسجيل عجز في الميزان التجاري قدره 7,78 مليار دولار مقابل فائض بـ 3,17 مليار دولار سنة 2014؛
- سُجل عجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 13 مليار دولار؛
- سُجل متوسط التضخم ارتفاعا ملحوظا حيث تعدت نسبة 5% سنة 2016 بعد تراجعه لما دون 1,2% سنة 2014؛
- ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية بنسبة تعدت 4,52%؛
- تراجع مداخيل صندوق ضبط الإيرادات بنسبة 33,3%.

IV- الرؤية الإستراتيجية للجزائر في قطاع الصناعات الغذائية من خلال السياسات الاقتصادية:

وضعت السلطات الجزائرية في أواخر سنة 2019 إستراتيجية جديدة لإحياء الإنتاج الصناعي بعد نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في الجلسات الوطنية الخاصة بالصناعة، تجلّت في الوثيقة الحاملة لـ "إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي"، ذلك بعد اختيار القطاعات المراد ترقيتها على عدة مراحل بداية بالتعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية وتحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم تحديدها ثم تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية ثم رسم الإستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

وتجلت المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة في ما يلي: (وزارة الصناعة والمناجم، وزارة الصناعة والمناجم، 2020)

1- التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية الصناعية المتبعة، التي تدعو للعمل على ثلاثة خطط تكميلية: تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية صناعات جديدة.
2- ترقية الصناعات الجديدة المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و السيارات، وتكثيف النسيج الصناعي من خلال تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا في المراحل الأخيرة للإنتاج، وكذا الصناعات المساندة لها المتعلقة بالتجميع والتعبئة والتغليف: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.

3- النشر المكاني للصناعة من خلال رؤية أكثر حداثة للمناطق الصناعية مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة (ZDII) أو المناطق المتخصصة، واستغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهياكل التنظيمية، الشيء الذي سيؤدي بالضرورة إلى إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار.

كما تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي: تطوير الشركات، الابتكار، تنمية الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

بداية سنة 2020 وضعت الجزائر إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية في هذا المنظور، تسعى الدولة إلى بعث النشاط الصناعي من خلال تحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، وانتشار وتوسع حيز الصناعة وخلق تعاون من خلال استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها، وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث و التكوين والخبرة، واستحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، حيث ركزت الدولة على الفروع الإستراتيجية التالية: (صناعة الأغذية، الكيمياء الصناعية، صناعة الحديد والتعدين، التكنولوجيا المتقدمة، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة ،الخشب وصناعة الأثاث الصيدلانية...) وذلك ضمن المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات، 2019)

- تثمين الموارد الطبيعية؛
- تكثيف النسيج الصناعي؛
- ترقية الصناعات الجديدة

كما رسمت الدولة سياسة التطور الصناعي التي ترتكز على:

- إعادة تأهيل المؤسسات؛
- الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي؛
- تطوير الموارد البشرية؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما وضعت الدولة جملة من التدابير من أجل دعم المؤسسات ضمن الفروع الإستراتيجية المعنية على غرار الصناعات الغذائية، صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحه، التكنولوجيا المتقدمة، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث، تجلت في تخفيف الأعباء الضريبية وإعفاءات خلال الخمس سنوات الأولى من بداية النشاط.

أولا: تدابير دعم المؤسسات

اتخذت الدولة جملة من التدابير والإجراءات في عدة مجالات نذكرها في ما يلي: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2019)

أ- تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور: من الإجراءات المتخذة ما يلي:

- تقديم إعفاءات للمؤسسات التي تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها؛
- تمنح إعانات لعمليات التوظيف بالنسبة للعقود غير محددة المدة، وكذا بالنسبة لعمليات التوظيف في إطار عقود الإدماج؛
- تخفيضات في حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف طالبي الشغل بالنسبة للموظفين إلى يوم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي.

ب- تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الاستثمار:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بنسب متفاوتة بين 15 و 20% حسب المنطقة الجغرافية؛
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط ا لمهني لمدة خمس (5) سنوات ، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛

ت- تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛
- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين والموجهة سواء للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواء كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أوالتغليف للمنتجات الموجهة للتصدير ، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛
- يتكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية ، تكاليف النقل للتصدير (جزء منها للمنتجات القابلة للتلف؛
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير ؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.تقديم خدمات موجهة للتصدير. يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الاعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقديم ، وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

ث- تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛
- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، و الموجهة سواء للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواء كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أوالتغليف للمنتجات الموجهة للتصدير ، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛
- يتكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية ، تكاليف النقل للتصدير (جزء منها للمنتجات القابلة للتلف؛
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير ؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.تقديم خدمات موجهة للتصدير. يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الاعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقديم ، وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

ج- تحفيزات في مجال التمويل

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، كما تمنح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛ و تمنح قروض بنكية لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛ كما هنالك قابلية للقروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الإستثمارية، بصفة خاصة القروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار؛
- إنشاء صناديق الاستثمار على مستوى الولايات مكلفة بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الاستئجار الموجه للمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة، و التي توفر إطار ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز.....

ثانيا: تدابير دعم قطاع الفلاحة

اتخذت الدولة الجزائرية عدة تدابير وإجراءات خصت بها القطاع الفلاحي باعتباره المحرك الرئيسي للصناعات الغذائية من هذه الإجراءات نذكر ما يلي: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2019)

- استحداث قروض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين؛ بالمقابل استحداث قرض استثماري "التحدي" و التي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة و العقار الخاص للدولة؛
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛
- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب ، وإنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل) ؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة) كما تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية-الغذائية، من الرسوم الجمركية، عند الإستيراد؛
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛ كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA)الحصادات المصنعة في الجزائر ،
- إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7% مبيدات الحشرات والفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛ والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل؛
- تطبيق معدل تخفيض قدره7% من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك ...

ثالثا: تدابير دعم الإنتاج الوطني

منح المنتجات من مصدر جزائري، و/أو المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي يحوز فيها المتعاملون الوطنيون المقيمون نسبة الأغلبية في رأسمال، هامشا تفضيليا بنسبة 25%.

V- الخلاصة:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال، ما جعل اقتصادها مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور أسعارها في الأسواق الدولية، كما جعله شديد الحساسية للصدمات والتقلبات الاقتصادية في الأسواق الدولية، وأمام هيمنة القطاع (الريعي) على باقي قطاعات الاقتصاد الوطنية كان القطاع الصناعي (خارج المحروقات) الأكثر تضررا، حيث أن قطاع المحروقات يقوم عبر استئثاره بالاهتمام في سلم أولويات السياسات العمومية، يقوم بعملية استبعاد للقطاعات الأخرى، وهذا ما أدى إلى ضعف التنويع اللازم في

الاقتصاد، من هنا تبرز أهمية تفكيك الحلقة الريعية ورسم سياسة صناعية مناسبة (أقل تبعية للمحروقات) لانطلاقة تنموية تحرر الجهاز الإنتاجي وترفع مستوى مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

كما تعتبر ظاهرة تفكيك التصنيع التي تعرض لها قطاع الصناعة التحويلية بداية التسعينيات، مع تراجع أنشطة القطاع الصناعي التحويلي العمومي دون أن يتمكن القطاع الخاص من ملأ الفراغ الذي تركه القطاع العام وأخذه لزمام المبادرة في دفع حركية القطاع الصناعي، حيث توجه الرأسمال الخاص للاستثمار في قطاعات أخرى (خدماتية على وجه الخصوص) ضعيفة القيمة المضافة مثل (التجارة، النقل...) التي ليس لها الأثر الإيجابي المرغوب على بقية المجالات الاقتصادية الأخرى على رأسها القطاع الصناعي، حيث ومن خلال تحليلنا للتطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر والبنية الاقتصادية للقطاع الصناعي الجزائري على أساس علمي استخلصنا ما يلي:

1- إنّ إستراتيجية النمو الغير المتوازن التي أقرتها الدولة الجزائري غداة الاستقلال إلى غاية 1980 بإهمال الصناعات الخفيفة لحساب الصناعات الثقيلة أدى إلى تراجع قطاع الصناعات التحويلية وكذا القطاع الزراعي الذي يغذي الصناعات الغذائية وتسبب في غلق الكثير من شركات القطاع وتحولها لمستودعات وانخفاض مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الخام، كما أدى إلى ارتفاع الواردات من السلع الغذائية بحوالي ستة أضعاف خلال نفس الفترة؛
2- خلال الفترة من 1980 إلى 1990 تبنت فيها الجزائر سياسة اقتصادية جديدة بدءا بإعادة هيكلة مالية وعضوية للمؤسسات العمومية وتكريس استقلالية المؤسسات، حيث نتج عن هذه المرحلة جمود في الجهاز الإنتاجي وتبعية مطلقة للأسواق الخارجية وتدهور جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومديونية ثقيلة؛
3- في المرحلة بعد 1990 وتبني الجزائر الخيار الليبرالي واتخاذها مجموعة من الإصلاحات ذات الطبيعة الليبرالية أهمها إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها مؤسسات الصناعات الغذائية، حيث لم تستطع الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والوفاء بالتزاماتها المالية فتراكمت المديونية وزادت الضغوط المالية؛
4- بعد 2002 عاشت الجزائر فترة من البحبوحة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتكزت الاستراتيجية الاقتصادية والصناعية آنذاك على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، حيث خاضت الجزائر خلالها جملة من الإصلاحات أدت إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق وتبني برامج الإنعاش الاقتصادي بين 2001 و 2014، حيث و رغم الإعتمادات المالية الضخمة لم تتمكن الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية من تغيير الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري واعتماده شبه الكلي على إيرادات المحروقات وواردات السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.

- ملاحق:

الجدول رقم (1): الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي (1967-1969)

القطاعات	الإستثمارات (مليون دج)	النسبة %
المحروقات	2710	51
المناجم	180	04
الكهرباء	260	05
الحديد والصلب	1200	23
الصناعة التحويلية	1050	20
المجموع	5400	100

المصدر: مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية،أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ، الجزائر 2018/2017، ص 104.

الجدول رقم (2): معدلات النمو المتوقعة والمحققة في القطاع الصناعي الفترة (1970-1977)%

قطاع النشاط	الفترة من 1970 إلى 1973		الفترة من 1974 إلى 1977	
	النمو المتوقع	النمو المحقق	النمو المتوقع	النمو المحقق
صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية	25,5	11,9	23,4	7,1
صناعة مواد البناء	14,4	3,1	31,6	23,3
الصناعات الكيماوية	19,4	10,4	25,2	9,7
الصناعات الغذائية	6,7	11,9	10	3,5
صناعة النسيج والجلود	15,8	10,8	14,2	0,1
المناجم والمحاجر	19,8	7,3	24,2	2,6
الطاقة والمياه	4,9	17	10,2	22,4

المصدر: مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية،أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ، الجزائر 2018/2017، ص 116.

جدول رقم (3): القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية بعد إعادة الهيكلة

المجمع	الفرع	المؤسسات	النشاط
مجمع الصناعات القاعدية	فرع الحبوب	رياض الجزائر، رياض سطيف، رياض قسنطينة، رياض تيارت، رياض سيدي بلعباس	تحويل القمح الصلب واللين وتوزيع المنتجات "السميد، العجائن الغذائية، البسكويت والخميرة.
	فرع الحليب	ORLAC, ORELAIT, OROLAIT	عبارة عن دواوين تعمل على إنتاج الحليب ومشتقاته والقيام بعملية توزيعه.
	فرع النباتات	المؤسسة الوطنية لإنتاج المواد الدسمة في الجزائر العاصمةENCG	– تزويد السوق بالزيوت والزبدة النباتية والصابون.
		المؤسسة الوطنية للسكر ENASUCRE بقالمة وخميس مليانة	تحويل السكر
		الشركة الوطنية للتبغ والكبريتSNTA	صناعة التبغ والكبريت
مجمع الصناعات الفرعية	فرع المشروبات	EMAL, EMIB, EMIS في الجزائر، سعيدة وباتنة (سنة 1988 اجتمعت هذه المؤسسات في مجمع واحد هو مجمع مشروبات الجزئر)	إنتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحولية.

	فرع الدواجن	ORAC, ORAVIE, ORAVIO	
	فرع التبريد	ENAFROID	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من موقع وزارة الصناعة والمناجمhttp://www.mdipi.gov.dz

جدول رقم (4): برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014

البرنامج	الهدف	الانجازات
ببرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	يهدف لدعم الأنشطة الصناعية والزراعية وإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني،وكذا تحسين المستوى المعيشي وتنمية المورد البشري	- حقق البرنامج استقرار اقتصادي نسبي في ميادين الصحة والتعليم والموارد المائية وتم القضاء على المديونية الخارجية. - برزت ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للنمو الاقتصادي بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 12 ديسمبر2001 الذي يهدف لتحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، حيث حدد الإطار القانوني الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الآليات وأدوات ترقيتها ودعمها. - عقدت الجزائر شراكة مع الاتحاد الاوروبي في 22 أفريل 2002 الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 و تم الاتفاق على التحرير الكامل للتجارة البينية للسلع المصنعة بين الطرفين بشكل تدريجي من الجانب الجزائري وفق رزنامة التفكيك التعريفي. - إنشاء العديد من مشاريع الصناعة الغذائية التي كانت عبارة عن نوايا استثمار مصّرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حيث أصبح عدد الوحدات المتخصصة في طحن القمح الصلب أو اللين في سنة 2003، يتجاوز 259 وحدة، وأن أكثر من 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الميدان تم إنشاؤها ما بين سنتي 2001 و2003 ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها تراجع دور المؤسسات العمومية بعد ما كانت محتكرة النشاط، وإرتفاع الطلب على مادتي السميد والفرينة وكذا الامتيازات التي طرحتها الدولة في قوانين الاستثمار (سهيلة و ليندة، 2019، صفحة 115).
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	ركز على تحفيز الاستثمار وتكييف السياسة الاقتصادية مع تطورات الاقتصاد العالمي، ما تعلق بتأهيل أداة الإنتاج والإصلاح المالي والمصرفي، وترقية الشراكة والخوصصة ودعم التنافسية، كذلك دعم ولايات الجنوب والهضاب العليا بغلاف مالي قدره 286 مليار دولار في إطار دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (زروق، 2013، صفحة 118)	- ظلت الصناعات الغذائية تواجه تحديات بالخصوص في مدخلاتها من السلع الزارعية كمادة أولية للصناعة، وهذا ما دفع إلى ضرورة وضع استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع الزراعي وأهم السياسات المطبقة في هذه الفترة: (سهيلة و ليندة، 2019، صفحة 116) - التوسع الزراعي الأفقي بإستصلاح الأراضي الزراعية وتشجيع غرس الأشجار المثمرة. - العمل على التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكاثر من خلال دعم التلقيح الاصطناعي. - العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف من خلال الدعم للمستثمرين الذين يدمجون الزراعة العلفية في أنظمتهم الإنتاجية. - تحديد مخزون الثروة السمكية عن طريق إنجاز خرائط وتوزيعها على المهنيين لتوجيههم مباشرة إلى المناطق المتواجد فيها السمك (مشروع

		بين سنتي 2000 و 2004)، ثم بين سنتي 2005 و 2009 قامت بتحديد عدد السفن وتنمية القدرات الإنتاجية بما يتناسب مع الثروة السمكية ثم شرعت في تنفيذ المشاريع الأولى في تربية الأسماك بقدرة انتاجية بلغت 1000 طن. - إعفاء بعض السلع الزراعية من الحقوق الجمركيو والرسم على القيمة المضافة وذلك من خلال قانون 10/07 المؤرخ في 19 سبتمبر 2007.
برنامج توطيد النمو (2010-2014)	جاء استكمالا للبرنامج السابق في محاولة لاستغلال أفضل للموارد المالية في رفع فاعلية الجهاز الإنتاجي وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة وتحسين الوضع الاقتصادي الاجتماعي للمواطنين (سمير و ناجح، 2018، صفحة 04)، حيث خُصص ما قيمته 650 مليار دج للقطاع الصناعي قصد تطوير وتنمية القطاع من خلال تحديث المؤسسات العمومية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	- عرفت الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية (صناعة الأدوية، صناعة السيارات، الصناعات الكهرومنزلية، صناعة الهواتف الذكية)، لكن معظمها عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، حيث يجب أن تكون نسبة الاندماج في هذه الصناعات بمستويات عالية وأكثر من 50% حتى يمكننا القول أن الجزائر تسير في خطى الدول الناشئة وبإمكانها تحقيق استقلال اقتصادي وتنويع صادراتها (مخضار، 2018، صفحة 139). - انتهجت السلطات الجزائرية العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي من خلال التركيز على المناطق الصناعية التي يمكن من خلالها خلق صناعات تنافسية محققة للقيمة المضافة قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، بحيث تعتمد هذه الصناعات على المواد الأولية الموجودة في الجزائر وتغطي الطلب المحلي المتنامي (صياغ، 2018، صفحة 14).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مصادر.

- الإحالات والمراجع:

1- أحمد حويتي. (1993). سياسة التصنيع في الجزائر. مجلة حوليات جامعة الجزائر ، 07 (01).

2- الطاهر لطرش. (2013). حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية ، 05 (02)، 04.

3- الطيب داودي، و عبد الحق ماني. (2008). تقييم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية. مجلة الفكر ، 3 (1)، 141.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2019). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تاريخ الاسترداد 25 جوان, 2020، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2019). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تاريخ الاسترداد 24 جوان, 24، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات،: http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise

6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2019). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات. تاريخ الاسترداد 24 جوان, 2020، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie

7- بن موفق زروق. (2013). إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة. تأليف بن موفق زروق (صفحة 118). الجلفة الجزائر.

8- رفيقة صياغ. (2018). إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية. المؤتمر العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 06 و 07 نوفمبر 2018. البليدة الجزائر.

9- زرقين عبود، و فوزي عبد الرزاق. (2014). إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد 01.

10- سليم مخضار. (2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر (مقارنة ببعض الدول العربية). تلمسان الجزائر: جامعة تلمسان الجزائر.

11-قطاف سهيلة، و بوزرورة ليندة. (2019). مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 1 .
12-محمد بلقاسم حسن بهلول. (1990). الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي- مثال الجزائر. تأليف الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي- مثال الجزائر (الصفحات ص281-280.).
13-مدحت القريشي. (2005). الاقتصاد الصناعي. الأردن: دار وائل للنشر.
14-ميموني سمير، و أشرف ناجح. (2018). ملتقى دولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 06 و 07 نوفمبر 2018. تقييم الموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية على ضوء أوضاعه الحالية(تحليل مقارن مع الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الاوروبي). الجزائر.
15-نسيمة طويل. (2017). أزمة الطاقة في الجزائر التداعيات والبدائل المتاحة. مجلة المفكر ، 12 (15)، 151.
16-وزارة الصناعة والمناجم. (2020). القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية. تاريخ الاسترداد 22 جوان, 2020، من http://www.mdipi.gov.dz/
17-وزارة الصناعة والمناجم. (2020). وزارة الصناعة والمناجم. تاريخ الاسترداد 15 جويلية, 2020، من وزارة الصناعة والمناجم، إحياء الإنتاج الصناعي: http://www.mdipi.gov.dz
18-يدو محمد، صالح بضياف، و رضا زوروت. (2014). الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999 و 2014. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 02، سبتمبر 2014 .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

رزوق إبتسام (2023)، **تقييم سياسات التصنيع في الجزائر وانعكاساتها على قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة من 1962 إلى 2020**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 13-26.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).